دلالة الحد المنطقي بين الضبطية الاصطلاحية وآفاق الانفتاح التأويلي

"كتاب الحدود للغزالي أنموذجا"

The book "The logicallimit signification between the exact term and theopenedinterpreted horizon "of ElHodoud by Abou Hamid El'Ghazali as a prototype

نسيمة بن سليمان*

مخبر اللغة والتواصل

جامعة أحمد زبانة، غليزان، (الجزائر)، benslimanenassima19@gmail.com

د. محمد بن شماني

مخبر اللغة والتواصل

جامعة أحمد زبانة غليزان، (الجزائر)، benchemanimohamed48@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021 /07/10 تاريخ القبول: 2021/12/22 تاريخ النشر: 25/ 2021/12

ملخص: تحدّدت آليات اشتغال الدرس اللّغوي لدى الأصوليين، تبعا للتصور المنهجيّ الذي يحيل على عمليّة بناء جهاز مفاهيمي؛ منفتح على تحديد صناعة الألفاظ، وتنظيم مقاصدها المنطقيّة. وبذلك تمحورت مادّة هذا المقال ضمن حقل التنظير الدلالي، على وفق رؤية فلسفيّة عقلانيّة، تتوخى الكشف عن معايير صرف الدلالة على وجهها الصحيح، مع مقاصد الكلام وغاياته.

ومن هنا تأتي الإشكالية لتسلّط الضوء في كتاب الحدود، بوصفه أنموذجا إجرائيا قصد به صاحبه أبو حامد الغزالي اعتماد سلميات الحدّ وشرائطه الدلائلية في ضبطيته الاصطلاحية وآفاقه التأويلية .

كلمات مفتاحية: الدّلالة؛ الحدّ؛ المنطق؛ أبو حامد الغزالي؛ قوانين الحدّ.

Abstract: According to the methodological perception that refers to the process of building an open conceptual apparatus,the mechanisms of the linguistic lesson of the fundamentalists are about defining the production of words ,and organizing its logical purposes.

Thus, the material of this article focused on the fieled of semantic theorizing ,which is basedon a rational philosophical vision that seeks to reveal the criteria for setting semantics in the purposes and objectives of speech starting form this point, the problem comes to shed light on the Book "El Hodoud"which wasdescribed as a procedural model , in which its author – Abo Hamid Al Gazali- intended to adopt the limit method and its indicative conditions ,in its terminological conterol and its interpretive horizons.

Keywords: Semantic; limit; logic; Abou Hamid El'Ghazali; limit laws**.**

***المؤلف المرسل**: نسيمة بن سليمان، **الإيميل**: benslimanenassima19@gmail.com

1.مقدمة:

إنّ المتتبع لطروحات علماء الكلام في مجال الدلالة يلمح اهتماما متزايدا بمستوى المعنى، ولئن كان المعنى تائها في ثنايا اللّغة، فإنّ التصوّر الأصولي للدلالة (أو المعنى) عموما وتصور الغزالي(**505هـ**) له خصوصا، أفضى إلى جعله البؤرة الأساس في الإبانة عن مقاصد القول، وتكشف خباياه المضمرة، بضبط آليات بحثه وتحليله، «فكان أن اشتغلت المنظومة اللّغوية القديمة اشتغالا مزدوجا، يتوخى الكشف عن مواطن الجمال والإعجاز في النّص القرآني من جهة، ووضع عتبات مرجعية تمهد لانبعاث صرح لغوي، يضبط مكونات الفعل اللّساني العربي من جهة أخرى»[1]؛ مما يؤدي إلى تثمين رؤية الأصوليين من هذا المنحى، والتأكيد

على أن الاستدلال لمعنى اللّفظ قد ولج مسالك جديدة، ووطئ فضاءات بكر تسهم في صوغ دلالته والتقعيد له وتأويله، بتقبض مبانيه اللّسانيّة عن الانفلات في كثير من الأحايين.

وتأسيسا على ذلك فإن علماء الأصول؛ « لم يتعاملوا مع العلامات اللّسانيّة من حيث هي أشكال صورية بالنظر إلى بنيتها وعلاقة أجزائها فحسب، بل كانت عنايتهم منصرفة إلى الدلالة الظاهرة والعميقة للنظام اللّساني، وهو الأمر الذي جعلهم يؤسسون أصولا، ويضعون ضوابط تعد روافد علمية راقية، يمكن لها أن تكون مؤهلة لإيجاد نظرية في علم الدلالة في التّراث اللّساني العربيّ»[2]، وإذًا انصرفنا نحو الفلسفة الغزالية بخصوصياتها الفكرية واللّسانيّة، نجدها تلامس تأريخ المنطوق الإنساني لفظا وقولا، لا شك إذا إنه إشكال المعنى في ضبطيته الاصطلاحية، وفي انفلاته وتملصه ذلك الذي شغل مجال هذه الورقة البحثية ودفع بنا إلى معاينة كتاب الحدود، كأنموذج إجرائي، رام صاحبه . أبو حامد الغزالي . ضبط إجرائيات النظريّة للمقدمات اللّفظية، في غاياتها الاستعماليّة ومقاصدها الدلالية، فما معايير صرف الدلالة على وجهها الصحيح، مع مقاصد الكلام وغاياته عند الغزالي؟

2.دلالة الحدّ المنطقيّ في بعده الضبطي الاصطلاحي

يمتح الطرح الغزالي خصيصة تفرده البنائي من مرتكز الفعل المنطقيّ، وما أثاره من تساؤلات وإشكالات تعدت حدود الممارسة النّظريّة، إلى إرساء أحكام ضبطية اجرائية تنصاع وتصوراته المعرفية الفلسفيّة، تبعا لهذا التصور «وفي رحاب هذه المفارقة أدرك أسلافنا أثناء تأملهم للمجال الإدراكي للعلامات، أنّ الحدث الدلالي قد يتبدى واضحا فيسهل على المتلقي الإمساك به وتحديد مجاله، وقد يخفى ويتنقب فيعسر على المتلقي الإحاطة به على نحو لا يبقي ولا يذر إلا باللجوء إلى التأويل»[3]؛ كملمح ضروري يفصح عن أمشاج الخطاب التواصلي؛ مداره البحث في التحولات العلائقية، التي تخلق دلالة التشكيل المركب، على هوامش مسار خصيب يصبغ متصورات الفكر الإنساني، وإنتاجاته الوظّيفيّة ؛ حيث «يتجاوز الظاهر بنصه للولوج إلى عميق بمفهومه، ومن ههنا أضحت آليات التأويل في التراث الفكري العربي وسيطا عقليا خارقا لعرف العادة اللّغوية، التي ترسخ مبدأ الظاهر وتحد من نزعة التجاوز للبحث عن الباطن الخفي»[4]، ضمن نسيج من العلائق المتداخلة تستشرف عتبات تقريب المعنى، وتحصيل صورته في ذهن المتلقي، بتعيين المعايير التصنّيفية، وتحقيق الصيّاغات التّأليفية، التي تتناسب والجهاز الإبلاغي المعتمد .

إنّ التوافق الذي وقفنا عليه من خلال هذه المصادرة ؛ يضعنا عند « نسقية فلسفيّة وفكرية للقول في الأسماء والمعاني نلمحها، في مستوى أوّل ضمن نسق داخلي خاص يكمل فكر الغزالي ويصل بعضه ببعض، وفي مستوى ثان ضمن نسق خارجي عام يرتب فلسفة الغزالي في الاسم والمسمى»[5]. إنّ مجمل هذا التصوّر المنطقيّ يعتمل ضمن مسالك اقتناص هذه الدلالة، واستجلاء مقوماتها التباينية، اعتبارا للنماذج التّنظيرية التي تأطرت داخله، بموجب أحكام تقييميّة، تحدّد ماهية المبحث الاسمي وخصوصياته التواصلية ؛ بوصفه «حلقة ضرورية ضمن مسار تاريخ فكر عربي إسلامي لا يمتنع أن يكون خلاله النظر، في الألفاظ والمعاني من جهة علاقاتهما بالوجود، وبما عقب القول فيه من بيان نظر، ومطامح العمل خيطا جامعا وناظما بينهما على اختلافها»[6]؛ ضمن قراءة غزالية تتعلل هذا التشكل، على وفق نظامية أصولية، تستمد تماسكها من تماسك أنظمة الحركة الدلالية، في جس نبضها

السياقي الاستعمالي وتعاضدهما، في توجيه الطرح اللغّوي، والاهتمام بأشكال تحققه المتمايز؛ ضمن مستخلصات تحقيق الرسالة الأدائية وتجلياتها النوعية، وقد « قدمنا أن العلم قسمان: أحدهما علم بذوات الأشياء: ويسمى تصورا، وثاني علم بنسبة تلك الذوات بعضها إلى بعض بسلب أو يسمى تصديقا، و أن الوصول إلى التصديق بالحجة، والوصول إلى التصور التام بالحدّ.»[7]، سنقف هاهنا على رصد مجاله واستنباط عِلله.

من هذا المأخذ يسلك الغزالي صيغة أعمق تتراكم لتكون بناء خاصا ينشد مقاصد التركيب اللّفظي وينفتح، على إمكانات الفهم الدقيق لخصوصيات معاني الألفاظ، ومسارها الإدراكي ؛ وعليه «فإن الأشياء الموجودة تنقسم إلى أعيان شخصية كزيد ومكة وهذه الشّجرة، وإلى أمور كلية، كالإنسان والبلد والشّجر والبر والخمر، وقد عرفت بين الكلي والجزئي، وغرضنا في الكليات؛ إذ هي المستعمل في البراهين»[8]؛فقد توخى الغزالي في حدوده ضبط أشكال ترتيب أصناف الألفاظ ودلالاتها، فنجده يولي كبير الأهمية للمراجعة النظرية، التي تخص المقدمات المنطقيّة، والحدود و الأقوال الشارحة، من هنا « يظهر اتجاه أبي حامد إلى بيان الفوارق بين ما قصد إليه اللّفظ الجزئي واللّفظ الكلي، إنّهما يهدفان إلى رفع أشكال اللبس الواقعة، في الأذهان بين دلالتي اللّفظين، وإلى اجتناب ما يمكن أن يحصل من خلط في اعتماد لفظ مكان آخر، في مستوى تأليف المقدمات والحدود»[9]، ولعل هذا التحديد الجوهري قد أوعز للغة المنطقيّة، في تنظيرها للأخذ بمواصفات ومعالم التشكل الدلالي، على وفق ما تمليه أنواع التراكيب اللّفظية، ومقدماتها القياسية ؛« فمداخل الخلل في الحدود مثلما يحددها الغزالي، إنّما تتأتى من الخلط الحاصل، كأنّ يؤخذ الفصل أو الجزء أو المحل أو اللوازم غير الذاتية بدل الجنس وما شابه ذلك»[10]، فاستطاع أن يرسم صورة واضحة المعالم عن المركب المنطقي، وما يطرأ عليه من تغيرات .

بناء على هذا المسعى، تكشفت ملامح الطرح الغزالي ضمن مسعاها المنطقيّ التحليلي الذي أفرزه الإشكال اللّفظي، لترواد فيه ضبطية مدارك الفهم، وفق رؤية تكاملية تتفاعل فيها معايير صرف الدلالة على وجهها الصحيح، مع مقاصد الكلام وغاياته، بتوثب نحو الأطر التي يتكئ عليها الحدّ؛ من حيث هو «قول دال على ماهية الشيء، والرسم هو القول المؤلف من أعراض الشيء وخواصه، التي تخصها جملتها بالاجتماع وتساويه»[11]، ومتى نظرنا إلى هذه القضية فهمنا لماذا تضمن تصور الغزالي و مقاييسه العقلانية هذا التوجه الدلالي

فالمتأمل في طبيعة الغايات التي أرسى لها الغزالي يلمح ذاك الامتثال لقوانين الحدّ وشروطه، الذي ينزع إلى ضبط معاني الألفاظ عما يمكن أن يطرأ عليها من مغالطات؛ و«مهما عرفت هذه الشروط في صورة الحدّ ومادته عرفت، أن الشيء الواحد لا يكون له إلا حدّ واحد، وأنه لا يحتمل الإيجاز والتطويل»[12]؛ إنّ الحدّ وفق هذه المواصفات؛ وضمن هذه التراتبية التي أتى عليها الغزالي على تعداد شروطها ضمن طرحه، ليحصل له في الأخير تقدير قيمة ما تؤديه اللّغة داخل مقاصدها المنطقيّة وهذا بتحديد استعمالاتها العمليّة؛ « لأن إيجازه بحذف بعض الفصول وهو نقصان وتطويله بذكر حدّ الجنس القريب بدل الجنس كقولك في حدّ الإنسان أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة ناطق مائت، فذكر"حدّ الحيوان " بدل" الحيوان" وهو فضول يستغنى عنه

فإن المقصود أن يشمل الحدّ على جميع ذاتيات الشيء إما بالقوة وإما بالفعل»[13]، كل هذه الأحكام تترادف، لتكشف عن أهمية الضوابط ؛ إذ يصبح المحتوى اللّغوي بالتزامها كلا متماسكا.

يبدو من المساءلة الأولية للمصطلح أن الحدّ فعل يتغيا الكشف، عن مواطن الخلل في مستوى التأسيس النظريّ للأقوال، وينزع إلى إرساء أحكام ضبطية توغل في الإنصات لنبض إحالات الدلالية؛ «فكأنّ الغزالي سيضطلع بعملية نقدية للمعطى اللّفظي المؤسس لقيام التصورات المعرفية، على اختلاف مقاصدها تشريعا لصلاحية الأداة اللّفظية، في مستوى صياغة النظّريات الفكرية»[14]؛ ولذلك فهو ينتهي إلى الأخذ بعتبات تشكل المسار الإدراكي للألفاظ ومقاصدها الدلالية، على وفق معالجة متكاملة تؤدي، في مجملها إلى القبض على المجموع الكلي للمطلب المنطقيّ.

من هنا يمكن القول: «إنّ أبا حامد لا يهتم فحسب بمكونات الخطاب المعرفي، بل وأيضا بكيفية استعمالها بعيدا عن مواضع الزلل»[15]، فقد استخلص الغزالي هذه الهدية للامساك بشروط القياس الصحيح والحدّ حرصا منه، على بلوغ كنه الفعل الدلالي؛ و تحقيقا للمسلكية التي تسلم المنطقيين إلى مدارك النّسق الفلسفي، «ولذلك فالأمر الذي لا يرتاب فيه أحد أن مفهوم لا ينشأ من العدم، بل هو معطى مخاض معرفي يظل، في تفاعل مستمر مع مفاهيم أخرى حتى يصقل في بوتقة تضفي عليه نمطه الإبستمولوجي والإجرائي، فينضاف إلى ثقافة حقل معين من حقول المعرفة الإنسانية»[16]، في صورة واضحة متكاملة لمقومات الجهاز المفاهيمي المعرفي .

إزاء هذا الوضع وفي غمرة الفكر الغزالي، نتلمس سبل بناء الصرح الاستنباطي، الذي يركن إلى نسقية منطقية عقلية تتكىء على عتبه الحدّ والقياس للوصول، إلى مكنوناته الترميزية في بعدها الاصطلاحي الضبطي؛ «لأن كل تعريف وتعرف يستدعي معرفة سابقة، فلم يعرف صورة الشيء بالحدّ، إلا من عرف أجزاء الحدّ، من الجنس والفصل قبله، إما بنفسه لوضوحه، وإما بتحديد آخر إلى أن يرتقي إلى أوائل عرفت نفسها»[17]؛ وهذه في مجملها تشكل تلك الشفرات التي انحدر منها الطرح الغزالي، وهي على قدر كبير من التشكيل المنطقيّ؛ الذي يعكس قوانين النظر في الإشكال اللّفظي، وبالتالي فإنّ« كل تعلم تصديقي بالحجة فبعلم قد سبق لمقدمات هي أولية، لم تعرف بالقياس، أو عرفت بالقياس، ولكن تنتهي بالآخرة إلى الأوليات، فآخر الحدّ يجري مجرى القياس من غير فرق»[18]؛ بل إن الحرص على تلك الضوابط ليس إلا وسيلة لبلوغ غاية الوظيفة المنطقية .

إنّ المطارحة الغزالية تقف على آليّات تمفصل الحدّ سواء، من حيث استعماله وتصنيفه ووظيفته، وهذا يفضي بالقول :«الشارح الموصل إلى التصور، وكأنّ إدراك الذوات لا يتحقق إلا من خلال قول يشرح ويفهم الصورة المقصودة ؛إلا أن ذلك لا يغفل عنا أن نلمح ما يحويه كذلك من بعض الغموض، في مستوى تبين العلاقة الدقيقة، التي تربط اللّفظ بالمتصور الذهني»[19]، وما يتنزل فيه من أوضاع .

فغدا البحث في حقيقة التصورات يعتمد هذه المعاينة الضبطية، لدورة الاستعمالات اللّفظية لمسائل المنطق، اقترابا تصوريا لتصنيف مقاصدها الدلالية بعامة، وكذا صياغة النظّريات الفكرية، من جهة تكوينها وصحة تأليفها بخاصة؛ «فإذا استقامت على عمود الاصطلاح تسنى لبني الإنسان أن يستدعي بعضهم من بعضهم»[20] على الصعيد التواصلي .

إنّ مثل هذا التفريع للحبكات الحدث اللّساني يعد تفسيرا حفريا للدلالة اللغوية، حيث نلمح صداها في مطاولة متصوراتها الفلسفيّة، التي توسم خطاها، «وذلك بالاعتماد على جملة التجليات الاصطلاحية ضمن الحقل الدلالي الذي تعالجه »[21]؛ عقب هذا ينحدر الغزالي بهذا التّصنيف، إلى طبيعة العنصر اللّساني فيتشكل لديه جوهر الترتيب، في ضوء مقومات الفعل الدلالي وما يلابسه من تمفصلات إجرائيّة، من منظور مستخدمي اللّغة، تبعا لهذا التصور تأسست ثوابت الطرح الغزالي «مشرعا بذلك البحث في الأسّس، وفق آليات متغايرة لآليات المتكلمين، وإعادة تركيزها وفق أسّس نظرية قادرة، على الفصل والتمييز بين المتشابهات من الدلالات»[22]، والتي وقع ضبطها وتحديد وظائفها .

إنّ مجرى تقدير هذه النظام يماثله استقطاب الحدود المنطقية للطرح الغزالي، الذي ارتسمت معالمه على عتبات الحس الدلالي؛ وهذا يضعنا أمام مصادرة ستعزز فعل التأطير النظريّ، من منطلق تخريجاتها التبلّيغية، «فهو يعمل على اعتماد نهج مغاير يستجيب لمقتضيات إعادة صياغة المشكل وبلورة حلوله يقوم، على اتخاذ الأداة المنطقيّة **ميزانا** و**فيصلا**، لاختبارالإحراجات النظرية للإشكال وما قدم له من حلول»[23]، واستجلاء مخزونه التبليغي ومدّ هذا الطرح التنظيري بأدوات عمل قيّمة .

لذلك فإن الرؤية التصورية التي وجهت الطرح الغزالي ظلت محكومة، بشروط الأفق المنطقي الموغل، في الاحتكام إلى قوانين الحدّ تيسرا لفعل التّأطير الدلالي، وتحقيق حدود الاستفادة من مستويات التّقويم اللّفظي، « وهذا يظهر المنزلة التي حظيت بها التأملات السيميائية، في العصر الوسيط لدى العرب والمسلمين، وكانت اللغة إحدى دعامات تفكيرهم، ولعل ذلك يهم بالدرجة الأولى الأنطولوجية والدلاليات والمنطق»[24]؛ ومن صلب هذه المركزية التي يجليها الأنموذج الغزالي، وتنهض بها المحددات المنطقيّة، في سياق تشكل الملمح الدلالي نستطيع الإقرار، بأن الاستنطاق الضبطي ـ للدلالة الاصطلاحية ـ قد يحيلنا حتما إلى نتيجة فيصلية في ماهية الحدّ، وضمن ذات المقترب، «يثير الغزالي مسألة مهمة هي البحث في مثارات الغلط في الحدود»[25]؛ ولهذا وردت المسوغات المنطقية، لماهية الحدّ وشروطه وقوانينه، ولعل ما ذهب إليه الغزالي كان مطلبا ملحا غايته الكشف، عن طبيعة الأغلاط فيقرر أنها «لا تكون إلا في الجنس أو الفصل أو المشترك بينهما وهذا الأخير، وهو أخطر الأغلاط لأنه مموه ويقع فيه التلبيس، مما يجب مراقبته في الحدود حتى لا يتطرق إلى الخطأ بإغفاله»[26]، ويبدو أن ذلك كان شأن الغزالي في تصريف صياغة التركيب المنطقي، والتعبير عنه في أحسن صورة تنصهر فيها الأداة اللغوية مع المضمون انصهارا تاما خالصا من أي شوائب ظنية .

إذا كان الحدّ في تمظهره الدلالي ملمحا منطقيا أسهم، في تقديم قراءات جدّ واعية لخصائص التركيب اللّفظي، باعتباره مرتكزا أساسيا، وملاذا تعليليا عولت عليه الدراسة الغزالية، في الكشف عن مثارات الغلط، و«التركيز على مواطن الزلل في الاستعمالات اللّفظية، والتحذير مما يمكن أن يطرأ على التصورات الفكرية من مغالطات، إذا ما اختلطت بمثل هذه الأغاليط»[27].

لقد غدا الحدّ المنطقي القطب التي تدور حوله مختلف المجهودات الفلسفية و الفكرية، التي تروم استكناه طابعه اللّغوي ومقاييسه التي يقوم عليها .

فالتعامل مع قوانين الحدّ يقتضي تصورا شموليا ومنطقيا، ثم الانطلاق من هذا التصور النظريّ، ضمن مجال التأليفات المنطقيّة، إلى الجانب التطبيقي ومقاصدها الدلالية في مجال العلوم العملية؛ ضمن هذا المعطى يتجه الغزالي «من راء هذا الاهتمام، إلى إعداد الشروط النظرية التي تجعل الخطاب المعرفي، في منأى عن الفساد والزلل» [28]، مما يؤكد على أنه ضرورة عملية، بحكم مقاصده، والمرتبة التي يتنزل فيها .

لما كانت التصورات الغزالية محكومة بجس كينونة الحدّ، توسمنا عبرها ملامسة أفق الدلالة الاصطلاحية ضبطا عمليا، قصد تجنب التداخل المفاهيمي؛ «ولعلنا نذهب أكثر من ذلك، حين نرى في هذا الاهتمام لأبي حامد إعلانا لبداية مشروع نظري، يتعلق بتنقية الخطاب المعرفي من شوائب الزلل اللفّظي، وهذا مشروع وغاية ما ينتظر من وراء مبحثه اللّغوي »[29]. ومن ثم، التوجه صوب تأملات السّياق الدلالي في صوغه البنائي.

3.دلالة الحدّ المنطقيّ ضمن أنساقه التأويلية:

يحتكم الغزالي ها هنا إلى جوانية البناء للتّركيب اللّفظي، في ضوء تقريه لشروط الحد، وتنبهيه على مثارات الغلط فيها، من خلال قراءة متأنية حاول فيها الغزالي تفتيق الإمكانات اللّغوية تلافيا لتضييق المعنى؛ بحيث يتحدد تصور «اللّفظ المطلق على معان ثلاثة أقسام: مستعارة ومنقولة ومخصوصة باسم مشترك »[30]؛ لذلك أخذ هذا الحذو التنظيري وجهة خاصة، تتقصى التركيب اللفظي المنطقي، لتقف فيه، على ما يمكن أن يطرأ على الصعيد التأويلي .

من ثم فإن التقاطع يأتي من المساءلة التي تنصب حول المسالك الخفية، من مكامن تخلق التراكيب اللّفظية بعامة، وإيحاءاتها الدلالية بخاصة، ضمن هذه القصدية من الطرح؛ «أما المستعارة فهي أن يكون اسم دالا على ذات الشيء بالوضع ودائما من أول الوضع إلى الآن، ولكن يلقب في بعض الأحوال لا على دوام شيء آخر، لمناسبته للأوّل على وجه من وجوه المناسبات، من غير أن يجعل ذاتيا للثاّني، وثابتا عليه ومنقولا إليه »[31]؛ لعل هذا الكلام ينطوي على أوفى كشف لمفهومه المنطقيّ، الذي يؤطر تفكيره من وجهة نظره للّغة عامة و الأطر التي تحدها خاصة، وهذه في مجملها تشكل تلك الشفرات، التي انحدرت منها البنى اللفظية، وهي تجلي في تناسلها أشكال أنواع من الدلالات المتباينة؛ «كلفظ (**الأم**) فإنه موضوع ل (**الوالدة**) ويستعار للأرض، بل ينقل إلى (العناصر الأربعة) فتسمى (**أمهات**) على معنى أنها أصول، والأم أيضا أصل (**الوالد**)».[32]

لقد كان التوجه منصبا نحو مرجعية استيعاب خصوصية المبحث اللّفظي، في انفلاته من أسر الرؤية الضيقة، إلى آفاق أوسع يكون له حظوة الالتفات وحيازة الاقتراب، في الأخذ بمختلف مسالك التعبير ودلالاته الخاصة؛« فهذه المعاني التي استعير لها لفظ (الأم) لها أسماء خاصة بها، وإنّما تسمى بهذه الأسامي في بعض الأحوال، عن طريق الاستعارة، وخصص باسم (المستعار)لأنها العارية لا تدوم»[33]؛ وبذلك ألفينا انبثاق وقائع استعارية للمدركات اللّفظية، على وفق هندسة دلالية تتشكل ملامحها، من تخوم وظائفها المدلولاتية وحركاتها الاستعمالية. أما المنقول« فهو ينقل الاسم عن موضوعه، إلى معنى آخر، ويجعل له اسما ثابتا دائما

ويستعمل أيضا في الأوّل فيصير مشتركا بينهما كاسم (الصلاة) و(الحج) ولفظ (الكافر) و(الفاسق)»[34]، فيصطبغ بصبغة تعبيرية عامة، أساسها تجاوز الحدود التبليغية الضيقة .

يتجلى لنا من هذا التوالي للحالات التي رسمها الغزالي للتحول الدلالي للعلامات، على وفق هذه الرؤية لسبر غور الحقيقة بعمق الاستدلال عبر مآخذ مرجعية تستشرف آفاق الممكنات التفسيرية؛ «ولهذا يفارق (المستعار) بأنه صار ثابتا في المنقول إليه دائما، ويفارق (المخصوص باسم مشترك) بأن المشترك هو الذي وضع بالوضع الأوّل مشتركا للمعنيين، لا على أنه استحقه أحد المسميين، ثم نقل عنه إلى غيره»[35]، فيمتح هذا التمفصل المبيت، من المكنة التي تتيحها الأفضية الذهنية ومزالقها الترميزية.

إزاء هذا الوضع، وفي ظل الإغراءات الدلالية التي انفتح عليها الدرس الغزالي ارتسمت حيثيات البناء اللّغوي، من بوتقة التنظير المنطقيّ، كمحور صميم انجذبت نحو مداراته التحليليّة مختلف التجليات الترميزية؛ «إذ ليس لشيء من(ينبوع الماء) و(الدنيا) و(قرص الشمس) و(العضو الباصر) سبق إلى استحقاق اسم (العين) بل وضع للكل وضعا متساويا بخلاف (المستعار) و(المنقول)»[36]؛ بناء على هذه المعطيات انبثقت لدينا مجموعة من الرؤى تصبو، إلى رصدها هيئات الكينونة اللّسانيّة، في مختلف تمظهراتها الدلالية وديناميتها الاستعمالية؛ «التي تشكل فضاء خصبا يعكس سعة الفكر لدى الإنسان، ومن ثمة فإن تغليب دلالة على أخرى، وانصراف الذهن إلى بعضها راغبا عن بعضها ليس بفعل اعتباطي، بل هو عملية عقلية معززة بقرائن وأدلة تضفي على هذا الانصراف شرعيته»[37]؛ وكسبيل منطقي من شأنه أن يعين على سبر الأغوار الدلالية، التي تسم التركيب اللّفظي بخصوصية معنوية متفردة، ضمن أبجديات فعل التواصل الاجتماعي، واستعمالاته المتباينة؛ مما أسهم في« حصر المجال الإدراكي للحدث الدلالي في كل مستوياته الظاهرة والخفية، وهو الأمر الذي أدى إلى آليات كافية لتغطية جميع أنماط التلقّي، سواء أكان ذلك بالوقوف على الظاهر بآلية التفسير، أم بالوقوف على الخفي بآلية التأويل»[38] ؛ ضمن ذات المقترب، يتجه هذا التصور إلى تحكيم النزعة العقلية الغزالية، التي تفي بالغرض الذي تنشده التأويلات اللّفظية، في مستوى مؤلفاته المنطقيّة، «فانبرى أسلافنا إلى الدلالة يسترفدونها بأضرب من الشواهد الحاضرة الموصلة إلى البواطن الغائبة، فأمست هذه الثنائية مقولة شائعة في عرف الأقدمين، فنحسبها رامية إلى تقصي الدلالة وتحريرها »[39]، ضمن حركة دائرية ترواح بين التفسير وإجراءات التأويل، فلا يغفل الغزالي مقاصد دلالات اللّفظ وتنبيهه، على مواضع الخلط الدلالي حتى يتسنى له إقامة صرح معرفي مكين، ورؤية سليمة للأشياء على حقيقتها؛ «فعندما تبدأ عملية توليد الدلالة يصعب تحديد أين ينتهي التأويل الاستعاري، ويتوقف ذلك على السياق، فتوجد حالات يجد المؤول نفسه موجهاعبر استعارة أو أكثر، نحو قراءة تمثيلية، أو نحو تأويل رمزي، ولكن عندما تنطلق من استعارة وتبدأ العملية التأويلية، فالحدود بين القراءة الاستعارية والقراءة الرمزية، والقراءة التمثيلية تصبح غير حقيقية»[40]، في تكشف بواطن الكينونة اللّسانيّة التي تسير الحدث اللغوي، ويستشف من فحوى هذا المنحى التأويلي الانعتاق، من أسر المساءلة السطحية للفكر الاسمي، إلى رحاب أعمق في تكشف جواهره، وبواطنها التي تسير الحدث اللّغوي، «فيركز الغزالي على إدراك المعلوم والنظر في المعقول، من حيث هو جانب آخر من جوانب حصول العلم والمعرفة »[41]، فنجد سبيل الغزالي يقف حيث وقفت به صناعة قواعد الألفاظ ومقاصدها المنطقيّة، ليجلو بالبرهان والدليل فتح أفق دلالي لينتقل من مستوى الضبطية، إلى مستوى إسقاط الكفاية العقلية على الأشياء لمعرفة موالجها؛ «بحيث يصبح الإدراك الواعي لحدود هذه المستويات اقتضاء أوّليا لصياغة القوانين العامة المنظمة لها، وللعلاقات التي تحدد تماسكها أوّلا، وتفاعلها ثانيا »[42]، ضمن مقاصد وجودها المنطقي.

نلمس في ثنايا هذا التصنيف الغزالي طرحا دلاليا متسقا، ومرتكزا على أسس اجرائية منطقيّة، فطلب ماهية الشيء «إنّما تتحقق بمجموع الذاتيات المقومة للشيء، حتى يكون مجيبا وذلك بذكر حدّه (...) والمقصود أنه يجب تذكر ما يعمه وغيره، وما يخصه، لأن الشيء هو باجتماع ذلك، وبه تتحصل ذاته »[43] ؛ ولكي يتم هذا الوصل، لابد من النظر في الأسماء من وجهة شمولية تتوخى الاشتغال، بمنهج الحدّ المنطقيّ الذي ينشده التفكير الغزالي، «و إحالته إلى ما يمكن أن يخضع إليه اللّفظ من تأويل، ومن ثم، إلى ما يمكن أن يحتمله أكثر من معنى، وهي إشارة قد تكون دليلا على ما يمكن أن يطرأ من اختلافات (...)حول تأويل النّصوص »[44]؛ بوصفها مسالك تبين منطلق هذا التحليل، ومآله في الطرح الفلسفي .

تجدر الملاحظة أن نسقية الغزالي تمتلك كفايات تتكيف وحالات القول، على وفق ترتيب نهج علمي، «فإذا تعذر الفهم والإفهام وصعب حصول الفائدة وتحقيق الغرض باستخدام علامة معينة بدلالتها الحقيقية، يكون ذلك داعيا اضطراريا إلى اللجوء إلى العدول (استخدام المجاز) لبيان ما تعذر فهمه ويكون هذا الداعي مسوغا لاستعمال التراكيب المحولة (المجازيّة)، وتداولها بين أفراد المجتمع اللّغوي، من حيث هو وسيلة بيانية اضطرارية تقتضيها طبيعة اللّغة نفسها »[45]، وسنلفي المنطق ذا النزعة الغزالية لا يحصر الحكم على صدق القضايا في التركيب اللّفظي وحسب، بل وبتضمين الأبعاد المختلفة للإحالات الدلالية التي تنفلت إلى سديم التأويل؛ «فالعلامة فضاء مفتوح من الدلالات، لأن السياق قد يوجب ما لا يذكر ولا يرد إيجابا ملحوظا، فتتوسع الدلالة، ويتحول المدلول إلى علاقة ثانية تحيل إلى دلالة أخرى وهكذا، ولا نستطيع في الكثير إلى الدلالة الثّانية والثّالثة إلا بالتأويل، وبوجود قرائن مساعدة »[46]، وإذ رمنا الحديث عن الغزالي والخلفية الأصولية التي كان يستعين بها في مجال مدارسة التفكير الاسمي سنجده يلوذ بمنهج الحدّ المنطقيّ في تصنيف حلقات نسقه على وفق رؤية فلسفيّة.

4.خاتمة:

ختاما يمكن القول: إن حيثيات البناء اللّغوي في ظل الإغراءات الدلالية التي انفتح عليها الدرس الغزالي ترتسم من بوتقة التنظير المنطقيّ كمحور صميم انجذبت نحو مداراته التّحليلية مختلف التجليات الترميزية، وهي ترسيمة أفرزتها العقلية الغزالية الأصولية في الإحاطة بتفاصيل الحدث الكلامي بتخطي حدود التنظير المنطقيّ إلى آفاق المعاينة التأويلية مما أسهمت في إماطة اللثام عن خصائص الحركة الدلالية في دورتها الاستعمالية، والكشف عن مختلف حيثياتها التّحليلية المرجعية، فكان أن انفتحنا على خصوصية التفريعات الإجرائيّة التي عرّفها الغزالي في كتابه الحدود ونجملها فيما يأتي :

* قدمنا في هذا الطرح فهم الإمام الغزالي، بمعايير التمييز الحاصل بين شروط التّركيب اللّفظي، ومقاصده الدلالية، محمولة على اعتبارات منهجية أملتها الاستعمالات العمليّة .

* ارتبطت إجراءات التحليل المنطقيّ، بضبط المقدمات اللّفظية، والكشف عن المغالطات، التي تطرأ معاني الألفاظ، ضمن مستوى التأويل، ودراسة قضاياه، من منطلق تخريجاتها التبلّيغية .

* تتأسس مسارات دلالة الحدّ المنطقي، في وصف وتصنيف مراتب الاستعمال اللّغوي انفتاحا، على الرغبة في تحقيق حدود الاستفادة من مستويات التّقويم اللّفظي؛ بموجب قانون وظيفي، يؤسس مقدمات واضحة ومكتملة، تعبر عن سلمية تمييزية استدلالية.

5. قائمة المراجع

1. إبراهيمي بوداود، مدخل إلى فونتيبكا، سينيا، وهران، دط، 2019م.
2. أبو حامد لغزالي، معيار العلم، تحقيق: سليمان دنيا، ج2، دار المعارف، مصر، 1961م.
3. أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي ـ قراءة لسانية سميائية ـ دار الوجوه، السعودية، الرياض، ط1، 1436هـ / 2015م.
4. أحمد يوسف، السميائيات الواصفة المنطق السيميائي وجبر العلامات، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي، الدار العربية للعلوم، (الجزائر، المغرب، بيروت، لبنان، ط1/ 1426هـ / 2005م).
5. أمبرتوإيكو، السميائية وفلسفة اللغة، ترجمة : أحمد الصمعي، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ط1/
6. عائشة الحضيري، فلسفة اللغة والمعنى بين التوقيف والوضع والتأويل، كلمة أريانة تونس، دار الأمان، منشورات الاختلاف، منشورات الاختلاف، (الرباط، الجزائر، ط1، 1437هـ/ 2016م).
7. عبد الأمير الأعسم المصطلح الفلسفي عند العرب، أبي حامد الغزالي، الحدود، الهيئة المصرية، القاهرة، ط2، 1986م.
8. عبد الأمير الأعسم، المصطلح الفلسفي عند العرب، أبي حامد الغزالي، الحدود.
9. عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، بوسلامة، (تونس، ط2، 1986م).
10. مصطفى بوعناني، الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفنولوجي، عالم الكتب الحديث، فاس، المغرب، ط1/ 1431هـ، 2010م.

6. قائمة الإحالات:

1- إبراهيمي بوداود، مدخل إلى فونتيبكا، سينيا، (وهران، دط، 2019م)، ص01.

2- أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي ـ قراءة لسانية سميائية ـ دار الوجوه، (السعودية، الرياض، ط1، 1436هـ / 2015م)، ص 250.

3- المرجع نفسه، ص257.

4. المرجع نفسه، ص ن.

5-عائشة الحضيري، فلسفة اللغة والمعنى بين التوقيف والوضع والتأويل، كلمة أريانة تونس، دار الأمان، منشورات الاختلاف، منشورات الاختلاف، (الرباط، الجزائر، ط1، 1437هـ/ 2016م)، ص884.

6- المرجع نفسه، ص ن.

7- عبد الأمير الأعسم المصطلح الفلسفي عند العرب، أبي حامد الغزالي، الحدود، الهيئة المصرية، (القاهرة، ط2، 1986م)، ص 266.

8- المرجع نفسه، ص ن.

9- المرجع نفسه، ص 643.

10- المرجع نفسه، ص ن.

11- عبد الأمير الأعسم، المصطلح الفلسفي عند العرب، أبي حامد الغزالي، الحدود، ص 267.

12- المرجع نفسه، ص 269.

13- المرجع نفسه، ص ن.

14- عائشة الحضيري، فلسفة اللغة والمعنى بين التوقيف والوضع والتأويل، ص 619.

15- المرجع نفسه، ص 619.

16- أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي ـ قراءة لسانية سميائية، ص 60.

17- عبد الأمير الأعسم، المصطلح الفلسفي عند العرب، أبي حامد الغزالي، الحدود، ص 272.

18- المرجع نفسه، ص ن.

19- عائشة الحضيري، فلسفة اللغة والمعنى بين التوقيف والوضع والتأويل، ص 630، 631.

20- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، بوسلامة، (تونس، ط2، 1986م)، ص118.

21- المرجع نفسه، ص117.

22- عائشة الحضيري، فلسفة اللغة والمعنى بين التوقيف والوضع والتأويل، ص 737، 738.

23- المرجع نفسه، ص 738.

24- أحمد يوسف، السميائيات الواصفة المنطق السيميائي وجبر العلامات، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي، الدار العربية للعلوم، (الجزائر، المغرب، بيروت، لبنان، ط1/ 1426هـ / 2005م)، ص35.

25- عبد الأمير الأعسم، المصطلح الفلسفي عند العرب، ص 81.

26- المرجع نفسه، ص ن.

27- عائشة الحضيري، فلسفة اللغة والمعنى بين التوقيف والوضع والتأويل، ص 619

28- المرجع نفسه، ص ن.

29- المرجع نفسه، ص ن.

30- أبي حامد لغزالي، معيار العلم، تحقيق: سليمان دنيا، ج2، دار المعارف، مصر، 1961م، ص85.

31- المرجع نفسه، ص ن.

32- المرجع نفسه، ص ن.

33- لمرجع نفسه، ص ن.

34- المرجع نفسه، ص ن.

35- المرجع نفسه، ص ن.

36- المرجع نفسه، ص ن.

37- أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي ـ قراءة لسانية سيميائية ، ص 267.

38 – المرجع نفسه، ص 270.

39 – المرجع نفسه، ص 41.

40- أمبرتوإيكو ، السميائية وفلسفة اللغة ، ترجمة : أحمد الصمعي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، لبنان ، بيروت ، ط1/ 2005م ، ص 304.

41- أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي ـ قراءة لسانية سيميائية، ص 105.

42- مصطفى بوعناني، الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفنولوجي، عالم الكتب الحديث، فاس، المغرب، ط1/ 1431هـ ، 2010م، ص 13.

43 – أبو حامد الغزالي، معيار العلم، ج2، ص 103.

44- عائشة الحضيري، فلسفة اللغة والمعنى بين التوقيف والوضع والتأويل، ص 670.

45- أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني، ص 237 .

46- المرجع نفسه، ص 99 .